العرب
الثلاثاء 2020/03/31
السنة 42 العدد 11663

ضبط الأجور حاجة ملحة

صندوق النقد يحث الكويت لمعالجة إدمان النفط

دعوة لتوازن أجور القطاعين العام والخاص

دعا صندوق النقد الكويت إلى إصلاح هيكل الإنفاق وتقليل الاعتماد على النفط والبحث عن توازن بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الكويتيين على العمل في القطاع الخاص.

الكويت - قال صندوق النقد الدولي أمس إن الكويت بحاجة ملحة لخفض الاعتماد على إيرادات النفط وتعزيز الوفورات رغم المصدات المالية الكبيرة ومستويات ديونها المنخفضة.

وأكد الصندوق أن الأجور في القطاع العام ينبغي أن تتماشى مع الأجور في القطاع الخاص لتعزيز القطاع الخاص وتحفيز الكويتيين على العمل فيه.

وذكر في التقرير أنه "بالسياسات الحالية، سيتحول الميزان المالي الكلي إلى عجز متنام، الأمر الذي سيقود لظهور متطلبات تمويل ضخمة على المدى المتوسط بعد المدخرات الإلزامية في صندوق الأجيال القادمة".

وشدد على ضرورة أن تعمل السلطات على إصلاح فاتورة القطاع العام الضخمة والتحول من الدعم المعمم إلى أنظمة تعويض موجه. كما ينبغي أن تواصل الحكومة العمل على تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وقال الصندوق إن الكويت "يمكنها دراسة فرض ضرائب على دخل الشركات والسلع الفاخرة والدخل الشخصي للأثرياء من أجل مزيج ضبط متوازن اجتماعيا على نحو أكبر".

صندوق النقد الدولي:
الكويت بحاجة ملحة لخفض الاعتماد على إيرادات النفط

وأشار إلى أن التقرير، يستند للمعلومات المتاحة حتى الثاني من مارس، وجرى إعداده قبل أن يصبح تفشي فايروس كورونا وباء عالميا.

وأضاف أن التقرير بسبب ذلك "لا يعبر عن تداعيات تفشي فايروس كورونا وأولويات السياسات المتعلقة بذلك... والتي تفاقم الضبابية والمخاطر النزولية التي تحيط بالتوقعات" التي تضمّنها التقرير. وقال الصندوق إن الكويت تواجه "تحدي خفض الاعتماد على النفط وزيادة الوفورات الذي أضحى أكثر إلحاحا. تمتلك الكويت مصدات مالية كبيرة ومستوى دين منخفض ولكن نافذة التصدي للتحديات من مركز قوة تضيق" مشيرا إلى التوقعات المنخفضة لإيرادات النفط.

وتابع أن الاحتياجات التمويلية للكويت، بعد استبعاد دخل الاستثمار وخصم التحويلات الإلزامية لصندوق الأجيال القادمة، تظل كبيرة وهي تعادل 7.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018-2019.

وتخلفت الكويت عن دول الخليج في تطبيق إصلاحات تهدف لتنويع موارد الاقتصاد عقب انخفاض أسعار النفط في منتصف عام 2014.

وفي يناير الماضي قالت الكويت إنها تتوقع عجزا في الميزانية بقيمة 9.2 مليار دينار (29.26 مليار دولار) في السنة المالية التي تبدأ في أبريل وذلك بعد احتساب إيداع نسبة العشرة في المئة في صندوق الأحيال القادمة.

لكن التطورات التي أعقبت تلك التوقعات ترجح أن تتفاقم الاختلالات المالية بشكل كبير نتيجة الشلل الاقتصادي الناجم عن تفشي فايروس كورونا المستجد.

الوباء قد يغيّر صناعة النفط لتصبح أقوى وأصغر حجما

لندن - رجح بنك غولدمان ساكس أمس أن يؤدي تفشي وباء فايروس كورونا وما يترتب عليه من انخفاض في أسعار النفط، إلى تغييرات هيكلية في صناعة النفط، وقد يجعل القطاع أقوى وأصغر حجما.

وقال البنك في مذكرة "إذا حدث انسداد في خطوط الأنابيب بسبب إغلاق المصافي ولم يجر تكوين مخزونات وتقلص الاحتياطي، سيقود ذلك لتحول سريع جدا للخطر صوب حدوث نقص في النفط".

دونالد ترامب

السعودية وروسيا أصيبتا بالجنون بشأن أسعار النفط

وأضاف أن ذلك قد يؤدي بدوره لعجز نفطي لترتفع الأسعار فوق السعر المستهدف في توقعات البنك البالغ 55 دولارا للبرميل لعام 2021. وكتب البنك "من المرجح أن يغير ذلك قواعد اللعبة في الصناعة".

وتوقع أن يدفع ذلك "شركات النفط الكبرى إلى جمع أفضل الأصول في الصناعة والتخلي عن أسوأها.. حين تنتهي فترة التراجع، سيكون هناك عدد أقل من الشركات ولكن القيود الرأسمالية ستظل قائمة".

ومُنيت أسعار الخام بانخفاض حاد أمس ووصل سعر مزيج برنت القياسي إلى 22 دولارا للبرميل مع تفاقم الوباء دون أن تلوح في الأفق نهاية لحرب الأسعار بين السعودية وروسيا.

في غضون ذلك، أرغمت المصافي حول العالم على وقف العمليات بسبب هبوط حاد للطلب مما يدفع المتعاملين والمحللين للمسارعة في خفض التوقعات.

وكان مسؤول من وزارة الطاقة السعودية قد ذكر الجمعة أن الرياض لا تجري محادثات مع روسيا لموازنة أسواق النفط رغم تنامي الضغوط من واشنطن لوقف الاضطراب الذي أدى إلى انحدار الأسعار بأكثر من 60 في المئة هذا العام.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب "إن السعودية وروسيا أصيبتا بالجنون بشأن أسعار النفط".

وأضاف في مقابلة مع فوكس نيوز "لا نريد صناعة ميتة تعرضت للتدمير... هذا سيء لهم، وسيء للجميع. هذا الصراع بين روسيا والسعودية يتعلق بكم البراميل التي ستضخانها. وكلاهما أصيب بالجنون".

وفي الأسبوع الماضي دعا وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو السعودية إلى "طمأنة الأسواق النفطية والمالية" في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي تلوح في الأفق.

ومع التوقعات الحالية بتراجع الطلب العالمي 15 أو 20 مليون برميل يوميا، بانخفاض بنسبة 20 في المئة عن العام الماضي، يقول محللون إنه ستكون هناك حاجة لخفض هائل في الإنتاج يتجاوز ما تقوم به أوبك.

وأعلنت السعودية أمس أنها ستزيد صادراتها النفطية بنحو 600 ألف برميل يوميا في مايو لتصل إلى 10.6 مليون برميل وهو معدل قياسي، بعدما كانت أعلنت نيتها زيادة الإنتاج إلى طاقته القصوى في خضم حرب أسعار مع روسيا.

وتصدّر السعودية نحو سبعة ملايين برميل يوميا، ما يعني أنها ستضخ 3.6 مليون برميل إضافية في أسواق النفط المتخمة أصلا بسبب إجراءات مكافحة فايروس كورونا المستجد وفرض حظر تجول ووقف رحلات الطيران.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الطاقة إنّ أحد أسباب الزيادة هو "انخفاض الطلب المحلي على مشتقات البترول، جراء انخفاض حركة النقل بسبب الإجراءات الاحترازية المُتخذة لمواجهة انتشار فايروس كورونا".

وأضاف أن الزيادة هي أيضا نتيجة "إحلال الغاز الطبيعي المنتج من حقل الفاضلي، محل البترول، الذي كان يُستهلك لغرض إنتاج الكهرباء".

مستقبل عمال الخليج الأجانب في نفق غامض

الشركات عاجزة عن دفع الرواتب وتدرس تسريح العمال

قذف الشلل الاقتصادي الناجم عن إجراءات الوقاية من فايروس كورونا مستقبل معظم العمال الأجانب في دول الخليج إلى المجهول، في ظل الصعوبات التي تواجهها الشركات في تسديد الرواتب واضطرار الشركات إلى بحث تسريح العمال بسبب غموض المستقبل المنظور.

لندن - يواجه ملايين العمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي حالة غموض مغلقة بشأن مستقبل وظائفهم في ظل تطبيق حكومات تلك الدول لإغلاقات شاملة لجميع النشاطات الحياتية والاقتصادية.

وتتفاقم الأزمة بسرعة كبيرة مع توقف بعض المشغلين والشركات عن دفع الرواتب وانشغال الكثير منها بدراسة تسريح العاملين في ظل غموض الآفاق المستقبلية لسياسات الحد من انتشار فايروس كورونا المستجد.

وتتباين إجراءات تخفيف تداعيات الأزمة في دول الخليج من حيث حجم التسهيلات المقدمة لتخفيف التداعيات الاقتصادية على الشركات والعمال، وتزداد حدة الاختلافات بين المواطنين والعمال الأجانب.

وحذرت جمعيات حقوقية، من بينها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، من أن المساكن المكتظة ونقص الوصول إلى مياه نظيفة في بعض الأماكن قد يُعرِّضان حياة عمال للخطر.

وأشارت إلى أن العمال الأجانب قد لا يحصلون على رواتبهم وقد يتعرضون للفصل التعسفي أو حتى الترحيل، الأمر الذي ينذر بكارثة لعائلاتهم التي تعتمد على مدخولهم.

وقالت هبة زيادين الباحثة في منظمة هيومن رايتس ووتش إنّ "العمال الأجانب في الخليج بالفعل في موقف سيء بموجب نظام إدارة العمل الذي يمنح أصحاب العمل سلطات واسعة على العمال المهاجرين ويؤدي إلى إساءة معاملتهم واستغلالهم".

وأضافت أنه "يتوجب على دول الخليج أن تذهب إلى أبعد من مجرد فرض إجراءات للحد من انتشار الفايروس في مساكن العمال وأماكن احتجازهم".

وقالت منظمة العفو الدولية إنّ العمال "المحتجزين في مخيمات" هم الأكثر عرضة للخطر، ويعيشون في ظروف تجعل من التباعد الاجتماعي أمرا مستحيلا.

ويتحدّر أغلب العمال الأجانب في دول الخليج الغنية بالنفط من بنغلاديش والهند والنيبال وباكستان. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن العديد ممن تحدثت معهم يشعرون بالخوف على صحتهم وأيضا على الأمان الوظيفي.

ويقول عمال أجانب في السعودية، التي يوجد فيها 10 ملايين عامل أجنبي، إن أصحاب العمل طلبوا منهم التوجه للعمل، بينما سمح للسعوديين بعدم العمل مع دفع الرواتب.

وأكد دبلوماسي عربي في الرياض أن العديد من العاملين في القطاع الخاص "يعانون بسبب إغلاق غالبية القطاعات، بينما يقوم العديد من أصحاب العمل بإجبار العمال على الجلوس في منازلهم دون رواتب".

وأضاف "على الرغم من تعويضات الرياض للقطاع الخاص، يقوم أصحاب العمل باستغلالها لتغطية خسائرهم بسبب الإغلاق دون الاهتمام بالعمال" الأجانب.

وبعد السعودية، تستضيف الإمارات ثاني أكبر عدد من العمالة الأجنبية بنحو 8.7 مليون عامل، ثم تليها الكويت بنحو 2.8 مليون شخص.

وفي الكويت اشتكت أم صابرين، وهي مصرية تدير مركزا للتجميل، من أنها لن تحصل على راتب شهر أبريل المقبل بسبب إغلاق العمل. وتعتزم السيدة مقاضاة صاحبة العمل.

لكن الكثير من العمال في منطقة الخليج يترددون في القيام بإجراء مماثل خوفا من إجراءات عقابية، بينما يؤكد آخرون أن الوضع الصحي في بلدانهم أسوأ بكثير.

وقال مهندس باكستاني (27 عاما) يعمل في قطر لوكالة الصحافة الفرنسية طالبا عدم الكشف عن اسمه "نحن في حالة إغلاق منذ عشرة أيام، ولا نعلم متى سينتهي هذا".

وأضاف المهندس العالق مع آلاف العمال الأجانب في المنطقة الصناعية في العاصمة القطرية أن "الحكومة تقوم بتزويدنا بالغذاء ولكن مرة كل عدة أيام، وأشياء صغيرة فقط".

وسعت قطر إلى إغلاق المنطقة التي تبعد 15 كيلومترا عن وسط العاصمة الدوحة لفترة أسبوعين مبدئيا بعد تسجيل عدد من الإصابات. ولم يعلن المسؤولون عن عدد الأشخاص الذين يخضعون لحجر صحي.

بعض الشركات توقفت عن دفع الرواتب وتدرس تسريح العاملين في ظل غموض الآفاق المستقبلية جراء فايروس كورونا

وأدخلت قطر سلسلة إصلاحات على قوانين وأنظمة العمل منذ اختيارها لاستضافة كأس العالم في عام 2022، الأمر الذي أطلق برنامج بناء ضخما يوظف عمالاً أجانب.

وتعرّضت الدوحة لانتقادات شديدة من منظمات حقوقية بسبب الانتهاكات الواسعة لحقوق العمال. ويقول محللون إنها أجرت إصلاحات تجميلية لكن الانتهاكات لا تزال شائعة ويجري إخفاؤها بعناية.

وعاد إغلاق المنطقة الصناعية المكتظة بالسكان ليسلط الضوء على وضع العمال في قطر، بسبب مخاطر تفشي فايروس كورونا بينهم.

وقالت دبلوماسية غربية إن السلطات القطرية "قامت بتحديد منطقة حجز العمال على أنها نقطة الصفر وكان من السهل عليهم إغلاقها بسرعة".

لكنها تساءلت "هل كانوا سيقومون بذات الأمر لو كانت الحالات في منطقة اللؤلؤة؟ لا أعرف". وكانت الدبلوماسية تشير إلى جزيرة اصطناعية يقيم فيها الأجانب الأثرياء.

وأصرّ مسؤولون قطريون الأسبوع الماضي على أن إغلاق المنطقة الصناعية كان أساسيا لإنقاذ حياة الناس، وقامت السلطات بإدخال مستلزمات طبية وتعهّدت بدفع الرواتب.

ويشكل الأجانب 90 في المئة من عدد سكان قطر البالغ 2.75 مليون نسمة، وغالبيتهم من دول نامية يعملون في مشاريع مرتبطة باستضافة الإمارة لبطولة كرة القدم.

منظمة العمل الدولية:
إلى متى بإمكان الشركات دفع الرواتب مع استمرار الأزمة

وأكد مكتب منظمة العمل الدولية في الدوحة أن العديد من أصحاب العمل قاموا بنقل العاملين إلى مساكن أكبر بسبب مخاوف من انتشار الفايروس في المساكن المكتظة، بينما قام آخرون بتحسين ظروف النظافة فيها.

وقال موظف سريلانكي في سوبرماركت إن الفيلا المشتركة التي يقيم فيها خضعت مؤخرا للتنظيف والتعقيم بموجب الإجراءات للوقاية من انتشار فايروس كورونا المستجد.

وأضاف أن السلطات وإدارة السوبرماركت تقومان "بإجبارنا على ارتداء أقنعة وقفازات" وأنه أصبح يشعر بحنين أكبر إلى وطنه، في ظل الظروف الحالية.

وأكّد رجل مبيعات تركي (49 عاما) يعمل في قطر أنه يقوم بعزل نفسه كإجراء وقائي. وأشار إلى أنه في إجازة غير مدفوعة الأجر وأنه "خائف من الإصابة" بفايروس كورونا المستجد.

قامت السلطات القطرية مؤخرا بترحيل 20 عاملا من النيبال، على الأقل، وأرجعت القرار إلى تجاهلهم للإجراءات المتعقلة باحتواء انتشار الفايروس.

وتساءلت منظمة العمل الدولية إلى متى بإمكان الشركات دفع رواتب موظفيها مع استمرار الأزمة التي ألحقت أضرارا باقتصادات دول الخليج مع استمرار هبوط أسعار النفط.

وأكد مدير فرع المنظمة في قطر هوتان همايونبور أن الإقالات الجماعية للعمال، ستلحق أضرارا كبيرة بالدول التي قدم منها العمال. وأضاف أن "التأثير سوف يكون كارثيا".

مسار غامض محفوف بالمخاطر